**"ولا ليرة في إحتياط الموازنة".**

**تصريح أدلى به وزير المالية الوزير حسن خليل في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 12/11/2018. وعلى ما يبدو مرّ هذا التصريح مرور الكرام داخل المجلس النيابي،بوجود حكومة تصريف الأعمال. حيث سأل الوزير خليل من أين نؤمن تغطية شراء الأدوية لوزارة الصحة لا سيما المتعلقة بأمراض السرطان – وما أكثرها في لبنان – وقد تلقفت بعض وسائل الإعلام هذا الخبر لتقول للمواطن هناك 700 مليار ليرة لبنانية كانت في إحتياط الموازنة وقد صُرِفت!!!! يا جماعة أين نحن من دولة القانون في لبنان،ومن الدور المُفترض للمجلس النيابي لجهة إعمال رقابته على أعمال السلطة التنفيذية! وكيف صُرِفت أموال الإحتياط،التي هي في الأساس مُخصّصة للصرف في مجالات حدّدتها المادة 199 من قانون المحاسبة العمومية،لاسيما لتغطية عجز الموازنة وفق ما هومنصوص عليه في المادة 196 من القانون عينه. ولتغطية الإعتمادات الإضافية. ثم جاءت المادة 200 من ذات القانون لِتُحدّد أصول التصرف بأموال إحتياط الموازنة وفق النص التالي:" لا يجوز أخذ أي مبلغ من مال الأحتياط إلاّ بقانون. ويجب أن يدون فوراً كل مبلغ يُقرّر أخذه من مال الأحتياط في قيود مُحتسب المالية المركزي.تحدد كيفية تدوين هذه القيود بقرار يصدر عن وزير المالية". نص لا غبار عليه ومن يقرأه يقول لبنان بألف خير في ظل نظام برلماني ديمقراطي،من المفترض أن المجلس النيابي يُمارس صلاحياته الرقابية،ليحول دون شطط السلطة التنفيذية و الحد من تصرفاتها،التي لا تهدف لتحقيق المصلحة العامة بقدر ما تهدف الى تحقيق برامجها السياسية،التي تختزن وسائل تُمكنها من الأستمرار في موقع السلطة التنفيذية. لكن بعد تصريح وزير المالية المُشار اليه في عنوان المقالة،من حقنا أن نطرح السؤال على المجلس النيابي لكي نستوضحه هل شرّعَ قوانين تُجيز السحب من مال إحتياط الموازنة،وفق ما تنص عليه المادة 200 أعلاه.؟؟ على ما يبدو هناك قطبة مخفية ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا المجال،لأن المبلغ الذي صُرِفَ ليس بالأمر الهين،في ظل عجز متراكم في الموازنة،ودين عام لامس 85 مليار دولار أميركي،متجاوزاً بكثير الدخل القومي،وتاركاً عجزاً وديناً يتحمل وزرهما المواطن اللبناني المغلوب على أمره. من حق هذا المواطن أن يرفع الصوت ويقول لأهل السياسة في السلطتين التشريعية والتنفيذية،بدلاً من أن تتلهوا بمسائل غير جوهرية،وبنقاشات لا تمت للمصلحة العامة بصلة،تفضلوا وبيّنوا مآل صرف تلك الأموال من إحتياط الموازنة،وإن كانت صُرِفت من قبل مجلس الأنماء والإعمار ووزارة الأشغال العامة،والهيئة العليا للإغاثة،وبغض النظر عن ضرورة تلك المصاريف – لا سيما المتعلق منها بالهيئة العليا للإغاثة – لا بدّ للمواطن وعِبرَ نوابه المنتخبين والمؤتمنين على مصالحه الوطنية والمالية،أن يطالب وبالصوت العالي،ومن دون محاباة،لكي يعرف كيف صُرِفت تلك الأموال وهل تمَّ تطبيق نص المادة 200 من قانون الموازنة العامة. جواب يجب أن يوضع بتصرف كل المواطنين لكي يكونوا على بينة من كيفية صرف تلك الأموال من إحتياط الموازنة،لأنها في النهاية هي أموالهم المقتطعة من تعبهم وجنى عمرهم. ولهذا من حقهم على من أنتخبوهم أن يُبّينوا مزاريب الصرف والهدر والفساد،الذي جعل إحتياط الموازنة من دون ليرة واحدة!! الى أين تأخذون لبنان !!!.**